

الثوابت الأساسية لميثاق التحالف الديمقراطي الأرتري

التحالف الديمقراطي الأرتري / الجناح الأول
مكتب الإعلام
2007/3/25م

بتوافق وتفاهم كاملين، عدا تحفظ الحزب الإسلامي للعدالة والتنمية علي ذلك، استطاع المؤتمر الثاني للتحالف الديمقراطي الأرتري تعديل فقرتي الشريعة والقوميات اللتين ظلتا مثار جدل وصراع لسنوات عديدة بين مختلف تنظيمات المعارضة ومؤيديها، هذا الميثاق المعدل هو ميثاق متقدم يدعو كل القوي المعادية للنظام الدكتاتوري من تنظيمات وأحزاب سياسية ومنظمات مجتمع مدني وعامة الشعب الأرتري أن تنضوي تحت مظلته وتلتف حوله ولذلك يُعَدُّ اعتماد هذا الميثاق في حد ذاته نصراً تاريخياً كبيراً، ولاشك بأنه في المستقبل سوف يزداد تطوراً وعمقاً، وهذا ما يأمله كل من له مصلحة في الديمقراطية والسلام والإزدهار من القوي السياسية والأفراد والجماعات في ارتريا.

وأن الفشل الذي حدث في معرض تشكيل قيادة التحالف الديمقراطي الأرتري، وإن كان قد ساهم في إعاقة النصر الذي تحقق في تعديل الميثاق، إلا أنه لن يستطيع طيِّه أو إعادته إلي الوراء، فالمهم هو أن تتم المصادقة علي ميثاق يلتف حوله الشعب، أما مسألة القيادة فليست بالمشكلة العصية علي الحل، ذلك لأن شعبنا لا يمكن أن يعدم القيادة الرشيدة والكفوءة، ولا شك أن انتصار قوي التغيير مهما اشتدت المعوقات، فهو أمر حتمي. وأن المطلوب من القوي السياسية هو أن تعمل علي تحقيق المنطلقات والثوابت التي تم التصديق عليها، وعلي الشعب أن يدرك من هو المخلص والأمين الذي يناضل لتطبيق الميثاق والدستور علي أرض الواقع؟ ومن الذي يعمل ضد هذا؟ ويجب أن يعمل علي متابعة ومراقبة القضايا آنفة الذكر والتطلع عليها، وهذه مسؤولية وطنية تقع علي عاتقه. وأن المرحلة الديمقراطية الحالية هي ليست مرحلة يقال فيها كلكم ابناؤنا أو كلكم علي صواب أو كلكم علي خطأ، لأنها مرحلة جادة يتطلب البت فيها بأن نقول للمصيب أنت علي صواب وأن نقف بجانبه وندعمه وأن نقول للمخطئ أنت علي خطأ ونقف ضده.

وإذا نفذ هذا الأسلوب علي أرض الواقع سوف يبقى الهدف المقدس قيد التنفيذ. وفي هذه الحالة سوف يرسخ هذا الأمر في أذهان الشعب وقواه المناضلة ويتحول الي تغيير مادي ملموس لا يمكن إعتراض طريقه.

أكد المؤتمر الثاني للتحالف الديمقراطي الأرتري الذي عقد في الفترة من 15-20 فبراير 2007م علي الثوابت الأساسية الآتية للميثاق:-

أولاً:- الحفاظ علي وحدة إرتريا أرضاً وشعباً بحدودها المعترف بها دولياً.
ثانياً:- الإيمان بالديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون.
ثالثاً:- الإيمان بالتعدد السياسي، الديني، القومي (العرقي) واللغوي واحترام هذا التعدد والإقرار بأن تكون التجزئية والعربية اللغتين الرسميتين للبلاد.
رابعا :- بناء نظام حكم لا مركزي يكفله الدستور قائم علي الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.
خامساً:- بناء العلاقة بشعوب ودول الجوار علي أسس السلام والتعاون والمصالح المشتركة، واحترام المعاهدات والمواثيق الدولية.